

بحار الأنوار

[261] بالمنع فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بذلك مع أن أكثر حاجات

الناس إليك مالا مؤونة عليك فيه من شكاية مظلمة أو طلب إنصاف. فانتفع بما وصفت لك واقتصر فيه على حظك ورشدك إن شاء الله. ثم إن للملوك خاصة وبطانة فيهم استئثار وتناول وقله إنصاف (1) فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأشياء، ولا تقطعن لحد من حشمك ولا حامتك قطيعة (2) ولا تعتمدن في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤونتهم على غيرهم فيكون مهناً ذلك لهم دونك وعيبه عليك في الدنيا والآخرة (3) عليك بالعدل في حكمك إذا انتهت الامور وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً محتسباً، وافعل ذلك بقرابتك حيث وقع وابتغ عاقبته بما يثقل عليه منه (4) فان مغبة ذلك محمودة. وإن ظنت الرعية بك حيفاً فأصحر لهم بعذرک (5) واعدل عنك طنونهم

(1) الاستئثار: تقديم النفس على الغير.

والتناول: الترفع والتكبر. (2) الحسم: القطع. والحشم - محرکة - : الخدم. وفي النهج " حاشيتك ". والحامة الخاصة. والقطيعة - من الاقطاع - : المنحة من الارض. (3) العقدة: الولاية على البلد، وما يمسك الشئ ويوثقه، وموضع العقد وهو ما عقد عليه والضيعة، والعقار الذي اعتقده صاحبه ملكاً، والبيعة المعقودة لهم، والمكان الكثير الشجر أو النخل والكلاء الكافي للابل. وفي النهج هكذا " ولا تقطعن لحد من حاشيتك و حامتك قطيعة ولا يطمعن منك في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس ". والمهناً، ما يأتيك بلا مشقة والمنفعة الهنيئة. (4) في النهج " واقعا ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه ". والمغبة: العاقبة. (5) الحيف: الظلم. والاصحار: الابرار والاطهار. أي إذا فعلت فعلاً وظنت الرعية أنه ظلم فأبرز لهم عذرک وبينه. وعدل عنه: نجاه عنه.